الأحكام والشروط العامة للاشتراك بخدمة تجاري أونلاين وتجاري موبايل شركات

تسري هذه الأحكام والشروط على العلاقة فيما بين البنك التجاري الأردني والعميل الذي يتقدم بطلب الاشتراك بخدمة تجاري أونلاين بما يتيح له تقديم المعاملات البنكية المتعلقة بحسابه/ حساباته لدى البنك التجاري الأردني والتي تتم من خلال الإنترنت عبر خدمة تجاري أونلاين وتكون خاضعة للأحكام والشروط التالية:

1-التعريفات: يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لها أدناه ما لم يشر السياق على خلاف ذلك وتشمل صيغة المفرد الجمع والعكس صحيح.

- الخدمة: كل أو بعض المنتجات المقدمة للعميل من البنك من خلال الإنترنت المعروفة باسم خدمة تجاري أونلاين.

- المفوض بالتوقيع/ مجيز الحركة: الشخص المفوض بالتوقيع عن العميل أو الشخص المفوض أصوليا من قبل الشخص المفوض بالتوقيع عن العميل بحسب ما هو محدد في شهادة التسجيل الصادرة من الجهات المختصة.

- معد المعاملات: الشخص المعين من قبل الإداري لغايات إعداد المعاملات التي يتم تنفيذها من قبل العميل.

- المدقق: الشخص المخول من قبل المفوض بالتوقيع لمراجعة وتدقيق واعتماد المعاملات التي يجريها معد المعاملات قبل تحويل هذه المعاملات للمفوض بالتوقيع للحصول على الموافقة النهائية.

- المحرر: الشخص المخول من قبل المفوض بالتوقيع لمراجعة وتدقيق واعتماد المعاملات الواردة من قبل المدقق بالشكل النهائي وإرسالها للبنك.

- المفوضين باستخدام الخدمة: الأشخاص المفوضين بالدخول إلى الخدمة وإعداد المعاملات بالنيابة عن العميل ويشمل ذلك المفوضين بالتوقيع/ مجيزي الحركات، ومعدي المعاملات ،والإداريين، والمدققين.

- محددات الدخول: هي كافة أدوات وإجراءات السلامة والأمان والتي تضمن عدم الدخول إلى الخدمة من قبل أي شخص آخر غير مفوض وتشمل أسماء المستخدمين وكلمات المرور.

2-يخلي العميل طرف البنك من أية مسؤولية ناتجة عن أي عطل أو ضرر قد يلحق به نتيجة عدم التزامه بالشروط والتعليمات هذه أو نتيجة سوء استخدامه للخدمة وذلك دون الحاجة لإبداء الأسباب.

3- يحق للبنك ودون أدنى مسؤولية عليه الحق برفض طلب العميل بالاشتراك بخدمة تجاري أونلاين ودون الحاجة لإبداء الأسباب.

4- في حال موافقة البنك على طلب العميل الاشتراك بالخدمة، يقوم البنك بتزويد العميل برمز تعريفي (اسم مستخدم) ورقم سري خاص بعملية التسجيل الذاتي لكل من المخولين (مجيز الحركة، المعد، المدقق، المحرر) باستخدام الخدمة المحددة أسماؤهم ضمن نموذج الاشتراك بخدمة تجاري أونلاين وبحسب الآتي:

- إرسال الرمز التعريفي (اسم المستخدم) على البريد الإلكتروني الخاص للمعرف على الخدمة.
- إرسال الرقم السري على هاتف المحمول الخاص للمعرف على الخدمة بموجب رسالة نصية قصيرة.

5- لا يكون البنك مسؤولاً إذا لم يتبع العميل الإجراءات المذكورة، أما بخصوص السرية حول الرقم السري فتكون من مسؤولية العميل وحده.

6- يقر العميل بأن جميع العمليات التي تتم من خلال الرمز التعريفي والرقم السري قد تمت من قبله، ويكون لها حجية الوثائق الرسمية تجاهه. كما يقر العميل بأن البنك لا يتحمل أية مسؤولية ناتجة عن أي من العمليات المنفذة من خلال الخدمة مهما كان نوعها أو مصدرها، طالما صدرت وفقاً للشروط الخاصة بها.

7- يفوض العميل البنك بإرسال الرمز التعريفي والرقم السري للمخولين باستخدام الخدمة المحددة أسماؤهم ضمن نموذج الاشتراك بخدمة تجاري أونلاين، ويقر العميل بعلمه وموافقته بأنه بمجرد استلام الرمز التعريفي والرقم السري يكون للمخولين باستخدام الخدمة صلاحية تنفيذ العمليات والحركات المالية على حسابات العميل واستخدام كافة الخدمات المتاحة ضمن هذه الخدمة.

8- يقر العميل بمسؤوليته المطلقة على تحديد المفوضين باستخدام الخدمة، ويقر بموافقته على كافة العمليات/ الحركات المالية المنفذة على حساباته من قبلهم أو من خلال الرمز التعريفي الخاص بهم ويخلي طرف البنك من أية مسؤولية جراء تنفيذ هذه العمليات/ الحركات.

9- في حال إدخال كلمة السر بشكل خاطئ أكثر من عدد المرات المسموح بها فإن الخدمة تتوقف مؤقتاً، حيث يتوجب على العميل مراجعة الفرع لإعادة تفعيل الخدمة أو طلب رقم سري جديد بدل فاقد من خلال الفرع.

10- في حال علم العميل بأن الرمز التعريفي أو كلمة السر قد اكتشفا من قبل أي شخص آخر، فيتوجب عليه تغيير كلمة السر إلكترونياً من خلال الخدمة كما ويبقى العميل مسؤولاً عن كافة العمليات التي تتم باستخدام الرمز التعريفي والرقم السري لحين تغيير الرقم السري أو إيقاف الخدمة، وفي حال تم إبلاغ البنك خطياً بذلك يبقى العميل مسؤولاً حتى نهاية يوم العمل التالي من تاريخ استلام البنك للتبليغ الخطي.

11-البنك غير مسؤول عن أية خسائر تلحق العميل أو غيره نتيجة إدخال العميل أرقام الحسابات المحول منها و/أو لها بطريقة خاطئة، ويكون وحده هو المسؤول بالتدقيق على أرقام الحسابات، ويعفى البنك من أية مسؤولية قد تترتب جراء ذلك.

12-يقر العميل بعلمه انه في حال رغبته بإلغاء الخدمة أو إضافة و/ أو تعديل على الخدمة بإبلاغ البنك خطيا بموجب إشعار خطي وفقاً للنموذج المعتمد لدى البنك.

13-في حال إلغاء الخدمة من قبل العميل، يقر بعلمه بأن أوامر الدفع التي طلبها العميل قابلة للتنفيذ من قبل البنك ما لم تلغى من قبله وتنفذ من قبل البنك بشرط توفر رصيد كافٍ في حساب العميل.

14-البنك غير مسؤول عن أية أضرار قد تلحق بالعميل نتيجة شبكات الاتصال وسوء الإرسال و/أو سوء الاستقبال، كما أن البنك غير مسؤول عن أي عطل متعمد وراء حصول قرصنة على جهاز الحاسوب الخاص بالعميل.

15-يكون للبنك الحق في إيقاف هذه الخدمة و/أو حجبها عن العميل مؤقتاً أو إلغائها في حال إخلال العميل بالتزاماته التعاقدية مع البنك.

16-يقر العميل أنه يتحمل المسؤولية القانونية الناشئة عن تغيير رقم الهاتف المحمول و/ أو البريد الإلكتروني الخاص به، كما أنه يخلي مسؤولية البنك من أية خسائر قد تلحق به نتيجة إدخاله رقم الهاتف المحمول و/ أو البريد الإلكتروني بشكل خاطئ، كما يقر بعلمه أنه في حال تم تغيير رقم الهاتف و/ أو البريد الإلكتروني ستكون هذه البيانات هي المعتمدة للبنك للاتصال والتراسل معه حيث سيتم إلغاء رقم الهاتف المحمول و/ أو البريد الإلكتروني المعتمد سابقاً لدى البنك

17-يعلم العميل أنه في حال قيامه بتغيير البيانات المذكورة أعلاه فأن البنك سيقوم بتنفيذ طلبه خلال مدة ثلاثة أيام عمل من تاريخ الطلب وأنه يتحمل المسؤولية المطلقة عن أية خسائر قد تلحق به خلال هذه المدة.

18-يحق للبنك في أي وقت يشاء، ودون سابق إشعار إجراء أي تعديل و/أو إضافة و/أو تغيير و/أو إلغاء أي من الخدمات المقدمة ضمن خدمة تجاري أونلاين أو في البرمجيات المستخدمة فيها بعد إعلام العميل بذلك.

19-أتعهد في حال كشف حسابي/ حساباتي نتيجة استخدام الخدمة بتسديد الرصيد المكشوف والعمولات المترتبة علي حال إشعاري بذلك، كما أنني أفوض البنك (دون أن يكون البنك ملزماً بذلك) بتغطية رصيد حسابي المكشوف بالقيد على أي حساب باسمي/ اسمنا في أي فرع من فروع البنك التجاري الأردني.

20-من المعلوم لدى العميل بأن عملة الأساس على خدمة تجاري أونلاين هي الدينار الأردني.

21-في حال طلب العميل دفتر شيكات و/ أو إصدار كفالة و/ أو إصدار اعتماد عن طريق الخدمة، يكون للبنك الحق في الموافقة على الطلب أو رفضه، وفي حال الموافقة فإن العميل يفوض البنك بقيد الرسوم والعمولات التي تترتب عليها على حسابه و/أو حساباته، ويجب على العميل مراجعة فرعه لاستلام دفتر شيكات/ الكفالة أصولياً.

22-من المعلوم لدى العميل بأن فتح الحسابات الفرعية وربط الودائع من خلال خدمة تجاري أونلاين وتجاري موبايل شركات خاضع لإحكام وشروط البنك.

23-يلتزم العميل بدفع أي رسوم أو عمولات أو ضرائب أو أية مبالغ أخرى مفروضة من قبل أي دولة أو أي دوائر حكومة أو أي سلطات مختصة أخرى تستحق على المعاملات المقدمة من قبله، كما يحق للبنك دفع هذه المبالغ وخصمها من حساب العميل في حال الحالات التي تتطلب ذلك.

24-يلتزم العميل بأن لا يتجاوز الحد الأعلى للمبالغ المالية وعدد الحركات المسموح تنفيذها يومياً (المحددة من قبل البنك أو المحددة من قبله ضمن هذا النموذج) بما فيها التحويلات المالية سواءً لمجموع مبالغ الحركات وضمن الرصيد الفعلي المتوفر في الحسابات وخلاف ذلك يعتبر الطلب لاغياً، ولا يتحمل البنك أية مسؤولية ناتجة عن عدم تنفيذ الطلب.

25-يقر العميل بحق البنك بتحديد و/أو تعديل الحد الأعلى للمبالغ المالية وعدد الحركات المسموح تنفيذها يومياً سواءً كان ذلك لمجموع مبالغ الحركات ووفقا لما يراه البنك مناسبا، كما ويقر العميل بحق البنك بعدم تنفيذ طلبه برفع الحد الأعلى للمبالغ المالية و/أو عدد الحركات المسموح تنفيذها يومياً وأنه يخلي طرف البنك من أية مسؤولية قد تترتب جراء ذلك.

26-من المفهوم لدى العميل أنه بإمكانه مشاهدة كشف حسابه إلكترونياً لأشهر سابقة من خلال خدمة تجاري أونلاين.

27-يلتزم العميل بعدم استخدام تجاري أونلاين في عمليات غير مشروعة ومخالفة للقانون بما فيها تسديد الأمور التجارية غير المشروعة.

28-يقر العميل بأن منتجات البنك والخدمات المقدمة من قبل البنك التجاري الأردني للعميل تخضع للقوانين والعقوبات التجارية المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وقوانين الرقابة على الصادرات التي يخضع لها البنك والتي تتعلق بالعمليات المالية وعليه فأنه يقر بما لي:

- عدم التعامل بمنتجات/ بضائع منشأها دول خاضعة لعقوبات اقتصادية.
- عدم نقل أو استخدام المنتجات أو الخدمات المقدمة من البنك بشكل مباشر أو غير مباشر (بما في ذلك النقل داخل المملكة) إلى كل مما يلي:

- أي دولة أو منطقة تخضع لعقوبات تجارية شاملة أو كبيرة.

- أي شخص أو جهة مملوكة أو خاضعة لسيطرة بنسبة 50% أو أكثر أو تتصرف بالنيابة أو الوكالة عن أي شخص/ جهة مدرج/ مدرجة على القوائم العالمية.

- الجهات التي تدرج من وقت لأخر ضمن قوائم الجهات المحظورة لدى الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر (قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية للمواطنين المصنفين بشكل خاص والأشخاص المحظورين (SDN)، قوائم وزارة التجارة الأمريكية للأشخاص المرفوضين، المؤسسات ذات القيود على عمليات التصدير وإعادة التصدير والنقل، قائمة الجهات غير المتحقق منها، قائمة الاتحاد الأوروبي الموحدة للأشخاص الخاضعين لعقوبات مالية).

- أي هيئة عسكرية أو شرطية أو استخباراتية أو لأية أغراض عسكرية أو متعلقة بانتشار الأسلحة النووية.

29- يتعهد العميل بعدم استخدام حساب الجاري مدين المربوط على الخدمة بغير الحالات أو الغاية التي منح لأجلها وبخلاف ذلك يحق للبنك اعتبار سقف الجاري مدين مستحق فوراً للتسديد، واتخاذ الإجراء الذي يراه مناسباً تبعا لذلك.

30- يتعهد العميل بعدم تنفيذ أية عمليات بالعملة الأجنبية لعملاء ينتمون لدول خاضعة للعقوبات الدولية.

31- البنك غير ملزم بإصدار أية إشعارات بالعمليات المنفذة ولا يستطيع العميل إلغاء أمر بواسطة الخدمة وتعتبر هذه العمليات قد تمت بموافقة العميل.

32- يتم إيقاف الخدمات المصرفية بالعموم يدوياً عن العميل في حال ورود حجز تحفظي على الحساب.

33- يقر العميل في حال استلامه رسالة نصية صادرة من البنك بالخطأ، فأنه لا يلحق البنك أي ضرر أو مسؤولية تجاه ذلك.

34- لا يترتب على البنك أية مسؤولية في حال عدم انتظام أو توقف الخدمة أو عدم الدقة في المعلومات المستخرجة بواسطتها.

35- يمتلك البنك الصلاحية لوقف أية خدمة/ خدمات يقدمها للعميل في الحالات التي يقدر فيها البنك أن هناك شك أو ريبة في صحة ما يتلقاه من تعليمات أو العمليات التي يجريها العميل باستخدام البطاقات أو الهاتف المحمول أو الإنترنت أو أي وسيلة من وسائل التعامل أو إذا ما تبادر إليه الشك بأي اختراق للمعلومات وذلك دون أية مسؤولية عليه على أن يتم إشعار العميل بذلك، ورغم استخدام البنك الوسائل الأمنية الممكنة للحماية من مخاطر انفتاح شبكات الاتصال غير أن البنك لا يعتبر مسؤولاً عن أي ضرر قد يلحق بالعميل

نتيجة المخاطر المترتبة على استخدام هذه الشبكات وأن العميل وحده هو الذي يتحمل كافة المخاطر الناتجة عن استخدام الخدمة التي طلبها.

36- يفوض العميل البنك بقيد كافة العمولات والمصاريف الناشئة عن استخدام الخدمة على أي من حسابات العميل لدى البنك.

37- من المعلوم لدى العميل بأن حساب دفعات تسديد أقساط قروض هو حساب متاح للمشاهدة والاطلاع فقط على الأرصدة المتاحة فيه، ولا يحق له التصرف به بأية طريقة كانت وأن الأرصدة التي تظهر على الحساب والمتاحة هي من حق البنك.

38- يقر العميل بصحة قيود البنك وسجلاته، بحيث تعتبر بينة قاطعة وملزمة له في هذا المجال كما ويعتبر العميل أن جميع أنواع المعاملات الإلكترونية المتعلقة بكافة المعاملات البنكية صحيحة ومقبولة كحجة في الإثبات على العميل، ومن المفهوم لديه أن المعاملات الإلكترونية وعلى سبيل المثال لا الحصر: البيانات والنصوص والصور والأشكال والرموز والأصوات وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب، إضافة إلى عملية تبادل البيانات الإلكترونية وتشمل كذلك رسالة المعلومات والسجل الإلكتروني والعقد الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني بما في ذلك نظام معالجة المعلومات ورسائل الفاكس والبريد الإلكتروني، ويوافق العميل على أن مجرد إرسال العميل لرسالة المعلومات يعتبر قرينة قاطعة على تسلم العميل لها وتعتبر منتجة لآثارها بحقه.

39- يحق للبنك في جميع الأوقات أن يعدل وبمحض اختياره المطلق هذه الأحكام والشروط بمجرد إشعار خطيا أو إلكترونيا عن طريق البريد المسجل أو على العنوان المعتمد لدى البنك أو من خلال موقع البنك الإلكتروني أو أي من الطرق التي يراها البنك مناسبة، ويوافق العميل على أن هذا التعديل يصبح ملزماً لي من تاريخ الإشعار المذكور أو من التاريخ الذي يحدده البنك حتى ولو لم يستلم الإشعار المذكور لأي سبب من الأسباب

40- ينطبق قانون المعاملات الإلكترونية الأردني الساري المفعول وأية تعديلات تطرأ على جميع التعاملات التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية.

41- يخضع العميل إلى هذه الأحكام والشروط بجميع بنودها وشروطها بالقوانين الأردنية والتعليمات الصادرة عن السلطات المختصة في الأردن والسارية المفعول وتكون المحاكم الأردنية وحدها صاحبة الاختصاص في حل النزاعات التي يمكن أن تنتج بينه وبين البنك ومن أي جنسية حتى ولو كان النزاع خارج المملكة الأردنية الهاشمية مع حق البنك باللجوء لأي محكمة داخل المملكة وخارجها قد يختارها للمقاضاة.

الشروط والتعليمات العامة بالاشتراك بخدمة تجاري موبايل شركات:

1- يخلي العميل طرف البنك من أية مسؤولية ناتجة عن أي عطل أو ضرر قد يلحق به نتيجة عدم التزامه (العميل) بالشروط والتعليمات هذه أو نتيجة سوء استعماله للخدمة وذلك دون الحاجة لإبداء الأسباب.

2- يكون للبنك ودون أدنى مسؤولية عليه الحق برفض طلب العميل بالاشتراك في خدمة تجاري موبايل ودون الحاجة لإبداء الأسباب.

3- في حال موافقة البنك على طلب العميل الاشتراك بالخدمة، فأنه من المعلوم لدى العميل بأن اسم المستخدم والرقم السري الخاص بخدمة تجاري موبايل هي نفسها اسم المستخدم والرقم السري المخصصة لخدمة تجاري أونلاين.

4- لا يكون البنك مسؤولاً إذا لم يتبع العميل الإجراءات المذكورة، أما بخصوص السرية حول الرقم السري، فتكون من مسؤولية العميل وحده.

5- يقر العميل بأن جميع العمليات التي تتم من خلال الرمز التعريفي والرقم السري قد تمت من قبله، ويكون لها حجية الوثائق الرسمية تجاهه. كما يقر العميل بأن البنك لا يتحمل أية مسؤولية ناتجة عن أي من العمليات المنفذة من خلال الخدمة مهما كان نوعها أو مصدرها، طالما صدرت وفقاً للشروط الخاصة بها.

6- في حال علم العميل بأن الرمز التعريفي أو الرقم السري قد اكتشفا من قبل أي شخص آخر، فيتوجب عليه تغيير الرقم السري إلكترونياً من خلال الخدمة أو من خلال مراجعة الفرع كما ويبقى العميل مسؤولاً عن كافة العمليات التي تتم باستعمال الرمز التعريفي والرقم السري لحين تغييره الرقم السري أو إيقاف الخدمة، وفي حال تم إبلاغ البنك خطياً بذلك يبقى العميل مسؤولاً حتى نهاية يوم العمل التالي من تاريخ استلام البنك للتبليغ الخطي.

7- البنك غير مسؤول عن أية خسائر تلحق العميل أو غيره نتيجة إدخال العميل أرقام الحسابات المحول منها/أو لها بطريقة خاطئة، ويكون وحده هو المسؤول بالتدقيق على أرقام الحسابات، ويعفى البنك من أية مسؤولية قد تترتب جراء ذلك.

8- البنك غير مسؤول عن أية أضرار قد تلحق بالعميل نتيجة شبكات الاتصال وسوء الإرسال و/أو سوء الاستقبال، كما أن البنك غير مسؤول عن أي عطل متعمد وراء حصول قرصنة على جهاز الهاتف النقال الخاص بالعميل.

9- يكون للبنك الحق في إيقاف هذه الخدمة و/أو حجبها عن العميل مؤقتاً أو إلغائها في حالة إخلال العميل بالتزاماته التعاقدية مع البنك.

10- يحق للبنك في أي وقت يشاء، ودون سابق إشعار، إجراء أي تعديل و/أو إضافة و/أو تغيير و/أو إلغاء أي من الخدمات المقدمة ضمن الخدمة أو في البرمجيات المستخدمة فيها بعد إعلام العميل بذلك.

11-يلتزم العميل بأن لا يتجاوز الحد الأعلى المسموح به يومياً أو شهرياً بالتحويل المالي، وضمن الرصيد الفعلي المتوفر في الحسابات وذلك وفقاً لتعليمات البنك في هذا الخصوص، وخلاف ذلك يعتبر طلب التحويل لاغياً، ولا يتحمل البنك أية مسؤولية ناتجة عن عدم تنفيذ طلب التحويل المالي.

12-من المفهوم لدى العميل أن الاشتراك بالخدمة يعطيه تلقائياً جميع الخدمات الواردة فيها، وفي حال رغبة العميل بعدم استخدام و/أو إلغاء أية خدمة فعليه أن يقدم طلباً رسمياً بذلك الى البنك.

13-البنك غير ملزم بإصدار أية إشعارات بالعمليات المنفذة ولا يستطيع العميل إلغاء أمر بواسطة الخدمة وتعتبر هذه العمليات قد تمت بموافقة العميل.

14-يتم إيقاف الخدمات المصرفية بالعموم يدوياً عن العميل في حال ورود حجز تحفظي على الحساب.

15-يقر العميل في حال استلامه رسالة نصية صادرة من البنك بالخطأ، فأنه لا يلحق البنك أي ضرر أو مسؤولية تجاه ذلك.

16-لا يترتب على البنك أية مسؤولية في حال عدم انتظام أو توقف الخدمة أو عدم الدقة في المعلومات المستخرجة بواسطتها.

17-يفوض العميل البنك بقيد كافة العمولات والمصاريف الناشئة عن استخدام الخدمة على أي من حسابات العميل لدى البنك.

18-من المعلوم لدى العميل بأن حساب دفعات تسديد أقساط قروض هو حساب متاح للمشاهدة والاطلاع فقط على الأرصدة المتاحة فيه، ولا يحق له التصرف به بأية طريقة كانت وأن الأرصدة التي تظهر على الحساب والمتاحة هي من حق البنك.

19-يقر العميل بصحة قيود البنك وسجلاته، بحيث تعتبر بينة قاطعة وملزمة له في هذا المجال كما يعتبر العميل أن جميع أنواع المعاملات الإلكترونية المتعلقة بكافة المعاملات البنكية صحيحة ومقبولة كحجة في الإثبات على العميل، ومن المفهوم لديه أن المعاملات الإلكترونية وعلى سبيل المثال لا الحصر: البيانات والنصوص والصور والأشكال والرموز والأصوات وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب، إضافة الى عملية تبادل البيانات الإلكترونية وتشمل كذلك رسالة المعلومات والسجل الإلكتروني والعقد الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني بما في ذلك نظام معالجة المعلومات ورسائل الفاكس والبريد الإلكتروني، ويوافق العميل على أن مجرد إرسال العميل لرسالة المعلومات يعتبر قرينة قاطعة على تسلم العميل لها وتعتبر منتجة لآثارها بحقه.

الشروط والأحكام الخاصة بالتحويل الإلكتروني:

حيث قام البنك التجاري الأردني بطرح خدمة التحويل الإلكتروني من حساب العميل الى حسابات أخرى داخل البنك التجاري الأردني أو خارجه سواء كانت هذه الحسابات تخص العميل نفسه أو عملاء آخرين ورغبة من العميل بالاستفادة من هذه الخدمة، فإن العميل يقر بما يلي:

1- يقوم العميل بإدخال معلومات المستفيد الذي يرغب بالتحويل إليه على نظام تجاري موبايل شركات على أن لا تكون هذه الحسابات من الحسابات التي يرفض أصحابها قبول الودائع والحوالات من الغير.

2- من المعلوم لدى الطرفين (البنك والعميل) أن عملية التحويل وفي حال تمت بنجاح لا يستطيع أي من الطرفين الرجوع عنها، وتعد عملية التحويل المالي صحيحة ونافذة قانونياً بمجرد الانتهاء منها.

3- يحق للبنك عكس القيود في حال رفض المستفيد قيمة الحوالة – التحويل المالي – ولا يترتب أية مسؤولية على البنك في حال رفضه للتحويل المالي.

4- من المعلوم لدى العميل أن عملية التحويل لن تتم في حال عدم توفر رصيد كافي في حسابه، وأن العملية سيتم رفضها مباشرة.

5- تكون مسؤولية قبول/ رفض طلب التحويل المستلم من الطرف الآخر من مسؤولية العميل وحده، ويقر العميل بعلمه أنه في حال قبول/ رفض الطلب المستلم فأنه لا يستطيع الرجوع عنه وتعتبر العملية صحيحة ومنفذه.

6- يقر العميل أن عملية التحويل تمت على مسؤوليته الشخصية دون أية مسؤولية تلحق بالبنك سواء كان هنالك خطأ بقيمة التحويل أو خطأ في وقت التحويل أو خطأ في رقم حساب المستفيد/ حساب البنكي الدولي أو اسم المستعار للمستفيد من عملية التحويل.

7- يقر العميل بعلمه وموافقته على أن الاشتراك بخدمة التحويلات الفورية (CliQ) سواءً كان ذلك بواسطة رقم الهاتف النقال الخاص به أو الاسم المستعار (Alias Name) يتيح إظهار بيانات العميل (ومن بينها اسمه و/أو رقم حسابه و/أو اسم مقدم الخدمة الخاص به) لمنشئ الحوالة على قنوات الدفع الخاصة بمقدمي هذه الخدمة، كما ويقر العميل بعلمه وموافقته المسبقة على إظهار اسمه الكامل عند إجراء عملية التحويل له سواءً تمت عملية الاستعلام أو التحويل له بواسطة رقم الهاتف النقال الخاص به أو الاسم المستعار (Alias Name) ويخلي طرف البنك من أية مسؤولية قد تترتب عليه جراء ذلك.

8- يتوجب على العميل المشترك بخدمة التحويلات الفورية (CliQ) إبلاغ البنك خطيا وتحديث بياناته في حال تغيير رقم الهاتف النقال الخاص به، كما ويفوض العميل البنك ودون الرجوع إليه بإعادة الحوالات التي وردت إلى حسابه بالخطأ من خلال هذه الخدمة نتيجة عدم قيامه بإبلاغ البنك خطيا أو بتحديث بياناته عند تغيير رقم الهاتف النقال الخاص به ويخلي طرف البنك من أية مسؤولية قد تترتب جراء ذلك، كما ويقر العميل بعلمه وموافقته بحق البنك بحذف رقم الهاتف النقال المستخدم كاسم مستعار من خدمة التحويلات الفورية (CliQ) في حال عدم إمكانية البنك التحقق من ملكية رقم الهاتف بإحدى الطرق التي يرها البنك مناسبة.